اللاجئون والانتخابات .... المعارضون والمؤيدون والحل

الدكتور: يوسف إبراهيم
أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة الأقصى
ومتخصص في قضايا اللاجئين

هل سيشارك اللاجئون في الانتخابات؟

إن القارئ لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية يجد أن هذا القانون لم يتعرض لموضوع اللاجئين بشكل محدد ولم يعطي القانون نصوصا خاصة باللاجئين أو مخيمات اللاجئين. فحسب المادة ٩ من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ ، يمارس حق الانتخاب من تتوفر فيه الشروط التالية

١- أن يكون فلسطينيا قد بلغ الثامنة عشرة من عمره يوم الاقتراع.

٢ - أن يكون مقيما ضمن منطقة الهيئة المحلية التي أدرج اسمه في سجل الناخبين بها.

٣- أن لا يكون فاقدا لأهليته القانونية .وهذا يتضمن أن من حق اللاجئين الذين يقطنون في مناطق هيئات محلية المشاركة في الانتخابات. والأمر ذاته ينطبق على الترشيح لرئاسة أو عضوية مجالس الهيئات المحلية كما تحدده المادة ٢٤ من القانون.

و قد دارت في الأيام السابقة ومنذ الإعلان عن بدء التسجيل للانتخابات مجموعة من التساؤلات حول مشاركة اللاجئين في الانتخابات .وقد انحصرت وجهات النظر بين المؤيد للمشاركة والمعارض لها ومن هنا سنحاول في هذه الدراسة ان نقف على رأي المعارضين والمؤيدين وان نضع تصورا ثالثا بشأن مشاركة اللاجئين في الانتخابات:

موقف المعارضين للمشاركة

يرى هذا الفريق المؤمن بضرورة عدم مشاركة اللاجئين في الانتخابات البلدية حفاظا على هويتهم السياسية من الذوبان وعدم وضع الأسس والذرائع التي قد تساعد أو تمهد لتوطينهم، وإصرارا على إبقاء أسباب وجود خدمات وكالة الغوث الدولية في المخيمات والتي قد تجد الذريعة للتنصل من دورها فيما بعد صدور نتائج الانتخابات، وعلى الرغم من أن بعض المخيمات تقع ضمن حدود المجالس البلدية كمخيم الشاطئ الذي يتبع بلدية غزة ، إلا أن ذلك لم يغير من وضع هذه المخيمات من الناحية السياسية ، فقد بقيت هذه المخيمات محافظة على كينونتها السياسية، كما يرى هذا الفريق أن الانتخابات في محصلتها تعني أن لا شيء يمكن أن يجنيه اللاجئون من هذه المشاركة، و يطغى على رؤيتهم أن هناك تخوفات مبررة حول الربط بين الانتخابات ومحاولات التوطين والإدماج، والتخوف من أن تتحول هذه المشاركة الى محاولة للقول بأن اللاجئين قد أصبحوا مندمجين في بيئتهم الجديدة و أن ليس لديهم أي طموحات فيما يتعلق بحقوقهم بالعودة وأن مسألتهم قد انحسرت في تطوير وتحسين أحوال المخيمات من الناحية البنيوية، كما يرى أصحاب هذا التوجه أن رفض المشاركة في الانتخابات المحلية لا يعني هضم لحقوق اللاجئين في ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم المحليين، بل على العكس فهم يدعون وبإلحاح الى ضرورة تنظيم انتخابات خاصة بهم لانتخاب ما يعرف باسم «اللجان الشعبية للخدمات داخل المخيمات» ، كما أنهم يشاركون في انتخابات قطاعات مختلفة كالنقابات والإتحادات ولكن بأجندة تختلف عن أجندة الانتخابات المحلية الحالية ، وقد جاء رفض المشاركة واضحا وصريحا من قبل رؤساء ومندوبي اللجان الشعبية في الضفة الغربية وكذلك في قطاع غزة خلال اجتماعاتهم المتكررة على طول ربوع الوطن سواء كان على صعيد الضفة الغربية أو قطاع غزة

موقف الداعين للمشاركة:

أما وجهة النظر الثانية فترى ضرورة اشتراك اللاجئين في الانتخابات البلدية، حرصا منهم على سحب ذرائع التفرقة والتشرذم بين داخل وخارج وشتات وفلسطيني ٤٨ ولاجئين ومواطنين ، ومحاولة منهم لترسيخ مفهوم الوحدة على أرض الواقع والابتعاد عن كل ما يساعد على التفرقة، وعدم السماح باستمرار الحياة الصعبة والبائسة في المخيمات المحرومة من أبسط الخدمات دون تنظيم أو تطوير أو رعاية ، فمن خلال دعم اللاجئين ورفع قدراتهم على الصمود يمكن الحفاظ على قضية اللاجئين حيه واضحة في جميع المحافل الدولية والسياسية وذلك من خلال الممثلين الشرعيين والمنتخبين الخاصين بالمخيمات والذين هم أدرى بهموم واحتياجات المخيمات من غيرهم .

> **فعلى جميع القوى السياسية والفصائل المختلفة أخذ دورها الريادي في تحمل مسؤوليتها السياسية في دعم صمود أبناء المخيمات ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم سلبهم حقهم في المشاركة في الانتخابات ضمن خصوصية أوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على عدم وضعهم في نفس مستوى المجالس التي تتلقى الدعم كبلدية غزة التي حظيت بدعم كبير.**

كما ويعتمد الداعون لفكرة مشاركة اللاجئين في الانتخابات على أن اسرائيل حاولت تكوين مجالس بلدية وقروية في سنوات الثمانينات، إلا أن هذه المخيمات حافظت على قضيتها السياسية في جميع المحافل الدولية ولم تنته قضية اللاجئين بتكوين هذه المجالس البلدية والقروية ، كما هو الحال في مخيم النصيرات، البريج ، المغازي .....وغيرها، بل أن ما خسرته هذه المخيمات ، عدم تقديم الدعم لها من الجهات العربية والإسلامية بذريعة المحافظة على قضية اللاجئين على اعتبار أن البلديات تترك العمل في داخل المخيمات للوكالة الدولية (وكالة الغوث الدولية) (الأونروا) ، كما ويعتمد هذا التوجه على أن مشاركة اللاجئين في أية انتخابات فلسطينية ، هو حق من حقوق الإنسان الذي نادت وتنادي به جميع الشرائع والقوانين الدولية ، وبالتالي فإن هذه المشاركة في الانتخابات المحلية لا تضر على الإطلاق بحق العودة،و إنما قد تعزز من مقومات الحياة والصمود داخل المخيمات، وتحسن من أوضاعها الاجتماعية والصحية والخدماتية وتخفف من معاناة أبناء المخيمات ، وإن تحسين هذه الأوضاع لا يتعارض مع حقوق اللاجئين بالعودة واستعادة الممتلكات والتعويض، بل أكثر من ذلك ، حيث يدعو أصحاب هذا الموقف إلى أن على اللاجئين الخروج من الصورة التقليدية التي رسمت في أذهان الجميع من أن كون المخيم مكان بمنتهى البؤس والتهميش والأوضاع المتردية، والكف عن اعتبار الفقر والبؤس شرطا من شروط استمرار قضية اللاجئين حيه .

أما من الناحية القانونية فيؤكد دعاة المشاركة على أنه لا يوجد أي نص قانوني أو أي قرار سياسي فلسطيني يحظر مشاركة اللاجئين أو اللاجئين في المخيمات ، خصوصا بهذه الانتخابات المحلية أو التشريعية ، وأيضا القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين التي لم تدع ولم تتطرق لموضوع مشاركة اللاجئين في الانتخابات ، بل أن مسؤولية الأونروا إقتصرت على إدارة خدماتها في مجالات التعليم والصحة و الإغاثة والخدمات الاجتماعية داخل المخيمات وخارجها، وهي ليست مسئولة عن إدارة المخيمات وليس لها أي دور سياسي فيها .فقد كانت الأونروا تقوم بتقديم خدماتها الأغاثية للمخيمات في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي وفي ظل ما كان يعرف بالادارة المدنية. وقد بقيت هذه الخدمات بنفس الوتيرة ونفس البرامج في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية وقد تردد أحيانا عن إمكانية إيقاف الأونروا لخدماتها نظرا لوجود السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن سرعان ما تم نفي ذلك وربط توقيف المساعدات بوجود حل شامل وكامل للقضية الفلسطينية تشمل حلا لقضية اللاجئين ، ويعني ذلك أن أعمال الأونروا لا تتأثر بتغيير إدارة الحكم في المناطق الفلسطينية ما لم يرتبط ذلك بحل لقضية اللاجئين، وقد بدأت الأونروا بمشاركة بعض الهيئات والسلطات المحلية في بعض الأعمال نظرا لاتساع المخيمات وكبر حجمها وزيادة أعداد اللاجئين ومن هذه الأعمال، أعمال نظافة الشوارع ومد المخيمات بالمياه والكهرباء ورصف بعض الشوارع بها كما هو الحال في مخيمات قطاع غزة.

، كما أن تجربة مشاركة لاجئي قطاع غزة في المجلس التشريعي أكدت أن لا شيء قد طرأ على المكانة السياسية للمخيمات على الرغم من ترشح بعض أبناء المخيمات للمجلس التشريعي وما زالوا وزراء في الحكومة الفلسطينية الحالية ، وان لا ضرر على حق العودة، ولا على دور وكالة الغوث من هذه المشاركة .

انتخاب مجالس شعبية للتطوير:

صحيح أن المعارضين للمشاركة والمؤيدين لها كل له مبرراته، ولكن الأصل في الطرح أن لا ندع من هذه المخيمات المتكدسة بالسكان وذات المستويات الاقتصادية المتردية ، أن تبقى على حالها من الإهمال كما أن لانجعل من مشاركة اللاجئين في الانتخابات نهاية المطاف لقضية اللاجئين ، فالتاريخ والسنوات عبرت عن مدى تكسر وتحطم جميع محاولات تصفية قضية اللاجئين على صخرة صمود هؤلاء اللاجئين ولكن تحت ظروف البؤس والشقاء والمعاناة والتفرقة مع باقي التجمعات السكانية الأخرى كالقرى والمدن لا يعني ذلك أن نترك المخيمات على حالها ، فالكثير من مشاريع التطوير والتنمية قد تم دعمها في السنوات الماضية وحرمت منها المخيمات تحت ذريعة خصوصية المخيمات ، ولكن من الممكن ان نضع تصورا يكون حلا توفيقيا يجمع ما بين الحرص على بقاء قضية اللاجئين في صدارة قضايا الحل النهائي وبين تقديم الدعم وآليات الصمود لابناء المخيمات ويعتمد هذا التصور على أن نقسم الهيئات المحلية إلى أنواع وأنماط منها:

١-البلديات
٢-المجالس القروية
٣-مجالس المخيمات التطويرية
٤- مجالس المشاريع التطويرية

فالانتخابات البلدية التي تجري في المدن والمجالس القروية تنتج عن انتخابات تجري في القرى وهي كثر في الضفة الغربية، ومجالس المخيمات التطويرية تنتج عن انتخابات تجري في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ،ومجالس المشاريع التطويرية تنتج عن انتخابات تجري من التجمعات السكانية التي يقل فيها عدد السكان عن (٥٠٠٠ نسمة) وتكون نائية بحيث يصعب إلحاقها بمجلس قروي أو بلدي، ومن الممكن أن تجرى هذه الانتخابات في آن واحد ومن الممكن أن تجري على مراحل ثلاث أو أربع ،كما هو الحال في عملية تقسيم الانتخابات الحالية إلى مراحل ثلاث وبالتالي يمكن أن تستفيد هذه المجالس التطويرية من دعم أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية كوزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط والاسكان كما يمكن الاستفادة من دعم الجهات الدولية والتنموية كبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة الغوث الدولية... الخ

وبهذا الطرح والسيناريو لا يحرم اللاجئون من الخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة بدعوى أن المخيمات ضمن المسؤولية المباشرة للوكالة، فأي تحسين في واقع المخيمات لا يتناقض مع حق العودة ، بل على العكس تحسين الوضع الاقتصادي والسكني والتعليمي والبيئي والبنية التحتية ، يعزز من صمود اللاجئين ويقوي مطالبهم بحقوقهم ، وبهذا الطرح يمكن تمثيل اللاجئين في كثير من المناسبات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية وحتى أي مفاوضات قادمة فيما لو جرت في المستقبل على اعتبار قاعدة (أهل مكة أدرى بشعابها) وبهذا الطرح يكون قد تم ضمان حق اللاجئين في المشاركة بممارسة العملية الانتخابية، مثلهم في ذلك كمثل أي تجمع سكني على طول الضفة الغربية أو قطاع غزة ، وبأسلوب وبطريقة خاصة وأوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، و بالتالي يمكن اعتبار الأصوات المنادية لعدم إجراء انتخابات في المخيمات كأنها أصوات لسلب اللاجئين حقهم في الانتخابات وطريقة وأسلوب للتحايل لإبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه من خلال اللجان البلدية التي تم تعيينها والتي وقد أصابها الترهل والضعف.

فعلى جميع القوى السياسية والفصائل المختلفة أخذ دورها الريادي في تحمل مسؤوليتها السياسية في دعم صمود أبناء المخيمات ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم سلبهم حقهم في المشاركة في الانتخابات ضمن خصوصية أوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على عدم وضعهم في نفس مستوى المجالس التي تتلقى الدعم كبلدية غزة التي حظيت بدعم كبير.

الحريات العامة والقانون حماية للأنظمة والشعوب

عماد فوزي شعيبي

يرفع على دولنا - فضلاً عن شعوبنا العربية - سيف مصلت هو سيف «الديموقراطية»، الذي يعني خليطاً غير متعين مفهومياً ولا مؤسساتياً بين الحريات العامة وسيادة القانون وتبادل السلطة السياسية.

وفي واقع الامر ان الاميركيين يسوقونه لدى الشعوب العربية المغلوبة على امرها حقوقياً باعتباره خليطاً من حريات عامة وقليل من سيادة للقانون، لأن الاخير سيف مصلت على الولايات المتحدة نفسها التي رسمت قانون الطوارئ بعد احداث ١١ ايلول باعتباره شرعياً طالما انها في حالة حرب، في الوقت الذي تحرمه على بقية الدول (نظرياً) وتستفيد منه) أمنياً) على المستوى العملي.

والحقيقة ان تبادل السلطة باعتباره نظرياً هو اللعبة التي يرى فيها ايديولوجيو المحافظين الجدد فرصة لفرز الانظمة وابعادها عن اسلحة الدمار الشامل وتماهيها مع النظام الغربي الاميركي حصراً، يبدو ساذجاً في اللعبة الايديولوجية لهؤلاء. لكنه المسكوت عنه فعلياً في ضغوطات الولايات المتحدة على الانظمة الحليفة لها، باعتبار ان فتح هذا الملف قد يعني - بل سيعني - صعود انظمة متشددة لن تكون عنصر استقرار من ناحية، ولن تغفر للولايات المتحدة سجلها الحافل بالأذى المادي والمعنوي من منطق انعدام العدالة من خلال سذاجة وترفيه الايديولوجية «المحافظة/ الثورية تروتسكياً» التي تقول بتجريب التبادل الديموقراطي لتحقيق التوحد في هوية المنتصر في الحرب العالمية الثالثة(اي الولايات المتحدة) من ناحية اخرى، الامر الذي يفسح المجال امام التراكم لاحقاً، وهو ما يقع في الدرجة الثانية بالنسبة للايديولوجيين الذين لا هم لهم الا التوحد مع هوية «المنتصر».

وبين الايديولوجية الساذجة- كايديولوجيتنا التي عانينا منها قبل ان نتعلم السياسة كفن للممكن و«كاستراتيجية» للجغرافيا السياسية «الايديولوجية» الاميركية وحدت بينهم.

فعندما تسقط الانظمة تنهار الدول وتتميع قيمة الشعوب، لانها تصبح اداة او مجرد حشرات تقتل او تصاغ لها انظمة و«مجالس حكم انتقالي» على امل انها ستجد الديموقراطية والدولة الحديثة غداً، فتجد نفسها امام استحقاق خطير، وهو ان مجالس حكمها المعينة ليست شعبية وليست- بغالبية اعضائها - نزيهة، كما ان البديل أمامها هو الانقسام المجتمعي او ديموقراطية الطوائف او جيش العشائر والميليشيات والطوائف، اي بكلمة اللادولة او اللاحداثة او اللااستقرار. فلا الدول باقية ولا الانظمة ولا حتى الشعوب مع اوهام الايديولوجية الديموقراطية الاميركية المسوقة والمعممة على بلداننا.

وعلى هذا يتعين على الجميع قادة وشعوباً، انظمة ومعارضة ان يفهموا ان السيف مصلت على الجميع، وان لعبة لافتة الديموقراطية الاميركية ستنحل الى العطالة».

ولا نعتقد بأن من مصلحة السلطات والدول كما الشعوب ان يتغيب عنها اليوم مشهد الحريات العامة، وهي بالفعل فتحت آفاقها في عدد من الدول، لكن المهم تكريسها بأمرين: القانون والطقس التراكمي في الممارسة.

فالقانون لا يقلل من السلطة، فنحن نقر بأهمية السلطة التي هي تفويض نظرياً، وضبط «أفضل» عملياً، بل يجب ان يحض على المزيد من قدرة السلطة تحت سقف القانون، وهو أمر مضينا فيه فعلاً.

والقانون يرسيه «الحق»، وسيادة القانون تعزيز للدولة وللسلطة، وحماية للشعوب من التغرير ببعضها فتصبح حقوقها رهناً بأوهام ان تأتي على حاملة دبابات «ناقل الديموقراطية» الذي لا تختلف ايديولوجيا تسويقه عن ايديولوجيا الاستعمار في القرون الماضية، والذي كان يدعي انه ينقل الحضارة والمدنية والعلم ويحضر الشعوب، كما سوق لنفسه ولم نصدقه، على رغم ان ماركس نفسه سوق له في الجزائر فسقط في لائحات وشعارات لا تختلف عن لائحات وشعارات العدالة الاجتماعية والحريات الاقتصادية والثورة والغاء التمايز الطبقي، فهي كلها نتاج ايديولوجيات وليست نتاجاً للواقع.

المسألة الملحة هنا هي الحريات العامة وسيادة القانون، وبها نستطيع ان ننزع كل آليات اللعبة الاميركية الايديولوجية، وهي لعبة مشروطة اليوم بنفوذ المحافظين الجدد، لكنها ستستمر بعدهم «بقوة المركزية الأوروبية.

> **القانون يحمي الدولة ويقوي السلطة - باعتبارها تفويضا ويحمي الشعوب من اعدائها ويصون وحدتها الداخلية ويرفع ''الحق'' الى مرتبة لاحم للبنى الاجتماعية المختلفة، ويساهم في بناء مفهوم المواطنية، وهذا ليس بعيداً من توجهات بلدان ارادت ان تفتح امام الاصلاح طريقا، وكل ما يلزم هو الوقت وآليات اصلاح المؤسسة القضائية.**

القانون يحمي الدولة ويقوي السلطة- باعتبارها تفويضاً ويحمي الشعوب من اعدائها ويصون وحدتها الداخلية ويرفع «الحق» الى مرتبة لاحم للبنى الاجتماعية المختلفة، ويساهم في بناء مفهوم المواطنية، وهذا ليس بعيداً من توجهات بلدان ارادت ان تفتح امام الاصلاح طريقاً، وكل ما يلزم هو الوقت وآليات اصلاح المؤسسة القضائية.

اما الطقس فهو الأداء الذي هو ضرب من «التمرن» على الحرية و«التمدن» بها معاً، فضلاً عن التعلم الممارساتي لها باعتبارها ليست منفلتة من عقالها وان سقفها القانون وقرارها الواقع، اي واقع كل بلد من حيث تراكمات تاريخه الاجتماعي والسياسي والثقافي، من حيث قيمه وضوابطه الاجتماعية والاخلاقية، على ان يكون الطقس الممارساتي هو التعلم بأقل قدر ممكن من الفوضى والعدوانية والوتر والانتقامية.

وليس من قبيل التأمل السياسي القول إننا نستطيع بتعميق الاداء الطقسي الرصين والتعمق في صيانة الحقوق بالقانون واصلاح القائمين عليه، وبالكثير من الاعلام الذي يظهر ما أنجز وبلغة العالم نفسه، ان ننزع سيفاً مصلتاً على الانظمة والدول والشعوب، بما لا يؤدي الى العبث بالتاريخ الذي هو تاريخنا المشترك الذي يجب ان نسأل عنه جميعاً. وتجاربنا السياسية تحمل في داخلها جنين الحريات العامة والقانون، وهي لا تحتاج الا الى إكمال فترة الحمل وحدوث الوضع بسلامة، وتقليل آلام الولادة.

ويجب على كل منا ألا يدعي ذلك لأنه سيكون عدواً عملياً لها، مهما تداعت نرجسيته لتصوير ذلك، وهي(اي الحريات العامة) تريد ان تتعزز، وواجبنا جميعاً ان ندفع مع هذا الاتجاه، وان نظهرها كمساحة تجمعنا جميعاً وتعزز لحمتنا الوطنية وتقطع الطريق على ما يحاك لنا وترفع ذلك السيف المصلت.

عقلاء إسرائيل ..ماذا يقولون عن سياسة شارون؟

بلال الحسن

لا يوازي الاعمال الإسرائيلية في قطاع غزة، سوى الصمت العالمي عنها. ومع قتل يمارسه جيش الاحتلال، تكتفي الدول بموقف استنكار مائع، يفسره الإسرائيليون بأنه نوع من القبول بضرب« الإرهاب» الفلسطيني .وبينما يجد الجيش الإسرائيلي أن الجيش الأميركي في العراق يغير بطائراته على بيوت المدنيين في مدينة الفلوجة، بحجة ملاحقة الزرقاوي»، يتقدم هو ليفعل الشيء نفسه فيغير ويدمر البيوت في مخيم جباليا أو في بيت لاهيا، بحجة ملاحقة ناشط من حماس أو من الجهاد الإسلامي، وحين تقتل تلميذة في طريقها إلى المدرسة، يتحرك ضمير الجيش الإسرائيلي فيعلن أنه سيفتح تحقيقا، أو يتشجع صحافي إسرائيلي ليكتب عن «أخلاق الجيش التي فقدناها».

وعلى غرار شارون الذي يقول له قادة الجيش انه لم يعد هناك مبرر لمواصلة العملية العسكرية فيأمرهم بالمتابعة، يقول إياد علاوي لوفد الفلوجة الباحث عن حل يجنب المدينة القصف والتدمير الأميركي، انهم لن ينالوا ذلك إلا إذا قاموا بتسليم «الزرقاوي» .والزرقاوي الذي يعجز الجيش الأميركي عن القبض عليه يصبح القبض عليه فجأة مسؤولية أهل الفلوجة .وهذا الاختلال العقلي في التعامل مع مشكلات المنطقة، لن ينتج سوى المزيد من الدم، والمقاومة التي يشكو منها شارون، أو المقاومة التي تثير غضب إياد علاوي، يزداد وقودها مع كل تدمير جديد للبيوت، أو مع كل قتل جديد للسكان، ولا ينتج عن ذلك سوى غاضبين جدد، يسعون للانتقام، فتستقبلهم أذرع المقاومة .وتلعب التلفزيونات العربية دورا بليدا في تغطية الأحداث.

ويدعي آرييل شارون في سياق هذه المعمعة أنه يواصل حرب استقلال إسرائيل، وهو يبرر الجزء الأخير من حملته العسكرية بأنه يريد «إبعاد» الناشطين الذين يطلقون صواريخ القسام على المستوطنات الإسرائيلية، حتى أن أحد ضباطه الكبار قال صراحة لقد نجحنا في إبعادهم إلى الخلف .وكأن الناشطين الذين يطلقون صواريخ القسام هم فرقة عسكرية منظمة، تشن على الجيش الإسرائيلي هجوما كلاسيكيا، ويقوم الجيش الإسرائيلي بصد الهجوم وينجح في«إبعاد» المهاجمين إلى الخلف.

> **إن سياسة شارون لا تقود إلا إلى المزيد من المشاكل، والمساكين حقا هم عقلاء إسرائيل.**

ويكفي هذا لنقول إن شارون يفشل في كل مرة يحاول أن يظهر فيها بمظهر القائد الاستراتيجي، ذلك أن قذيفة واحدة على ضعفها، تقول للعالم ان خطة شارون بالقضاء على الانتفاضة أمنيا وعسكريا قد فشلت، وأن عليه أن يتقدم باحثا عن حل سياسي، ولكنه يرفض، وماذا يفعل بدلا عن ذلك؟ يشن حربا على جيش غير موجود ليبعده إلى الخلف .أو يشن حربا لا هوادة فيها على الحدادين الفلسطينيين، حتى أنه لم تبق ورشة حدادة واحدة في قطاع غزة لم تقصف، على أساس أنها البنية التحتية لإرهاب صواريخ القسام، ويتم اثناء ذلك تدمير المنازل وقتل المدنيين بالجملة، بينما يحاول شارون أن ينتزع من بين ركام ورشات الحدادين وأشلاء تلميذات المدارس، صفة القائد الاستراتيجي.

والغريب، أنه ما يزال يوجد في إسرائيل بعض العقلاء .إنهم يعيشون خفية إلى جانب الجنود الذين يستمتعون بتعذيب المواطنين عند حواجز التفتيش، ويعيشون خفية إلى جانب مجانين المستوطنات الذين يهددون إسرائيل بالحرب الأهلية إذا ما تم الانسحاب من قطاع غزة .يقيم بعض هؤلاء العقلاء في وزارة الخارجية، وقد أعدوا تقريرا من ٢٥ صفحة، يتنبأ بعزلة إسرائيلية دولية على مستوى العالم كله، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية طبعا .يقول التقرير الإسرائيلي:

. إن صورة إسرائيل في العالم مهددة بالتدهور، وهناك احتمال أن تصبح إسرائيل دولة منبوذة، تماما كما كانت دولة جنوب إفريقيا خلال حكم التمييز العنصري.

. يتوقع التقرير أن يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده للعب دور عالي أكبر خلال العقد المقبل، مما سينتج عنه تراجع الدور الأميركي، وتقلص نفوذ الولايات المتحدة على المستوى العالمي.

. ويرى التقرير أن النفوذ الأوروبي سيتزايد بنسبة كبيرة كلما ازداد الوفاق بين أعضاء اتحاده، وكلما كان التنسيق فيما بينهم متناسبا مع قوة الاتحاد الاقتصادية.

. ويتنبأ التقرير بأن اوروبا ستطالب إسرائيل بمزيد من الامتثال للاتفاقات الدولية، كما أنها قد تحاول الحد من مجال حرية إسرائيل في ما يخص تعاملها مع الفلسطينيين، وستدفع إسرائيل هنا ثمن المنافسة المتنامية بين اوروبا وأميركا.

. ويتوقع التقرير أن تصبح إسرائيل أكثر عزلة مع تنامي النفوذ الأوروبي، والاحتمال الأسوأ أن تصطدم إسرائيل مع أوروبا وتفقد بسبب ذلك شرعيتها الدولية، وتصبح منبوذة كما كانت جنوب إفريقيا.

. ويصف التقرير علاقات إسرائيل مع روسيا بالهشاشة، بسبب محاولات روسيا تدعيم علاقاتها مع العالم العربي، ودعمها للبرنامج النووي الايراني. ويتوقع أن تضغط روسيا على إسرائيل بسبب برنامجها النووي.

. ويتوقع التقرير أن تتدهور علاقات إسرائيل مع كل من الصين واليابان لصالح العالم العربي خلال السنوات العشر المقبلة.

هذا هو رأي العقلاء في الخارجية الإسرائيلية، وهو صوت يعلو ليقول إن سياسة اليمين الإسرائيلي المسيطر هي خطأ في خطأ، وتحسين العلاقات مع اوروبا والعالم لن يكون إلا بعد تغيير جذري فيها، وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية، وان سياسة حكومة شارون بالذات هي سياسة فاشلة، لأنها لا تستطيع أن ترى أبعد من أنفها.

والغريب، أنه يوجد في إسرائيل أيضا عقلاء آخرون، يتوقعون صورة ضعف مشابهة لإسرائيل في وضعها الداخلي، ومنهم القاضي(ثيودور أور).

في عام ٢٠٠٠ نظم الفلسطينيون داخل إسرائيل مظاهرات تضامن مع الانتفاضة بعد الأسابيع الأولى من اندلاعها .واجهت إسرائيل المظاهرات بعنف وقتلت ١٣ مواطنا من دون مبرر، وتشكلت لجنة برئاسة القاضي « أور» لدرس الوضع، وأنجز القاضي تقريرا يحدد مسؤولية العسكريين والسياسيين في افتعال المواجهة وتقصدها، واشتمل التقرير على توصيات، لم يتم الأخذ بها حتى الآن، لتحسين تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية(مليون و ٢٠٠ألف نسمة)، حتى لا ينفجر الوضع من جديد .ولكن القاضي أور عاد ليقول«إن الظروف التي تسببت بالانفجار عام ٢٠٠٠تتكرر هذه الأيام» .فهل تحدث هبة فلسطينية جديدة داخل إسرائيل؟ وهل تواجهها إسرائيل بعنف مشابه لعنف العام٢٠٠٠ ؟

لا نريد الإجابة على هذه الأسئلة رجما بالغيب، بل نكتفي بأن نشير إلى أن الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين في الشتات(لبنان) عام١٩٨٢ ،كان عاملا أساسيا في انتقال زخم العمل الوطني الفلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى .فهل سيكون الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين الآن في قطاع غزة والضفة الغربية، حافزا لانتقال زخم العمل الوطني الفلسطيني إلى داخل دولة إسرائيل، عبر الأقلية الفلسطينية؟

إن الضغط في الطبيعة يؤدي إلى حدوث الانفجار في مكان آخر، فأين سيكون انفجار الضغط الذي تمارسه إسرائيل الآن؟ يقول جدعون عزرا وزير الامن الإسرائيلي عن المهرجان الذي تنظمه الحركة الإسلامية سنويا تحت شعار«المسجد الأقصى» في خطر هوحاضنة للتحريض على الدولة.

ويقول الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية ١٢ تشرين الاول الحالي إمكانية انفجار الوضع مجددا واردة، وهذا ما قاله القاضي أور قبل أسبوعين .ويقول إنهم يضغطون علينا «يخططون لكي ندفع ثمن إخلاء غزة، وكل هذا يجعلني أجزم أن الفجوة بيننا وبينهم تتسع باضطراد، مما يجعل الانفجار المقبل مسألة وقت .ويقول «نحن خط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى».

إن سياسة شارون لا تقود إلا إلى المزيد من المشاكل، والمساكين حقا هم عقلاء إسرائيل.

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الحكم المحلي
بلدية رام الله

دعوة عطاء

رقم ب ر م ١٤ / ٢٠٠٤

انشاء ملعب كرة سلة

ترغب بلدية رام الله بطرح عطاء بالظرف المختوم رقم ب ر م ٢٠٠٤/١٤ انشاء ملعب كرة سلة بدعم وتمويل من البعثة البابوية. فعلى الراغبين بدخول العطاء والحصول على الشروط والمواصفات مقابل دفع مبلغ ٣٠٠ شيكل غير مستردة مراجعة قسم العطاءات والمشتريات خلال ساعات الدوام الرسمي.

ترسل العطاءات بمظاريف مختومة يكتب عليها انشاء ملعب كرة سلة واسم الشركة وذلك قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/١٠/٢٦م مرفق بتأمين نقدي او كفالة بنكية او شيك مصدق من بنك معترف به محلياً بقيمة ٥٪ من اجمالي العطاء ولا ينظر في اية عطاء بخلاف ذلك وان يكون مصنفاً درجة اولى او ثانية من اتحاد المقاولين فقط.

ملاحظة:
- البلدية غير مقيدة بقبول اقل الاسعار.
- اجور الاعلانات في الصحف على من يرسو عليه العطاء.
- دفع رسم الطوابع ٠,٠٨.

م. رزق خوري
رئيس بلدية رام الله بالوكالة

أ.م ١٠/١٧ (13)

kfw BANKENGRUPPE
UNDP

اعلان مناقصة بالظرف المختوم

صادر عن مركز المغازي الثقافي

مشروع انشاء مبنى مركز المغازي الثقافي

يعلن مركز المغازي الثقافي وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP وبتمويل من بنك التنمية الالماني KFW عن طرح عطاء مشروع انشاء مبنى مركز المغازي الثقافي وعليه يطلب من المقاولين المصنفين لدى اتحاد المقاولين ولجنة التصنيف الوطنية في الابنية درجة «اولى او ثانية او ثالثة» التقدم الى مقر مركز المغازي الثقافي لشراء وثائق العطاء للمشروع المذكور اعلاه مقابل ١٠٠ دولار لكل عطاء لا ترد وذلك اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠٠٤/١٠/١٦م وذلك خلال ساعات الدوام الرسمية مع العلم بان:

١- موعد زيارة الموقع يوم الاحد الموافق ٢٠٠٤/١٠/٢٤م الساعة العاشرة صباحا الاجتماع التمهيدي في نفس اليوم الساعة ١١ صباحاً.

٢- اخر موعد لتقديم العطاءات وفتح المظاريف يوم الخميس الموافق ٢٠٠٤/١٠/٢٨م الساعة الثانية عشرة بمقر مركز المغازي الثقافي.

٣- المركز غير ملزم باقل الاسعار ودون ابداء الاسباب.

٤- يجب ارفاق تأمين ابتدائي بقيمة ٥٠٠٠ يورو اما بشيك بنكي او ضمانة بنكية سارية المفعول لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ فتح المظاريف.

٥- الاسعار غير شاملة الضرائب على ان يتم الدفع مقابل فاتورة صفرية.

٦- يجب تقديم خلوات طرف ضريبية مع العطاء.

٧- اجور الاعلان في الصحف على من يرسو عليه العطاء.

رئيس مركز المغازي الثقافي
د. عبد الرؤوف الطلاع

أ.م ١٠/١٧ (26)